الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--\*--

مصالح وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة

ومكافحة الفساد

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 25 جوان 2020 على الساعة الثانية بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، رئاسة الحكومة،
  + السيد عاطف كمون : هيئة النفاذ إلى المعلومة،
  + السيد فؤاد العوني : المرصد الوطني للشباب،
  + السيد يوسف هادي : وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي،
  + السيّدة ريم القرناوي: رئاسة الحكومة،
  + السيّدة رباب دبابرية : رئاسة الحكومة،
  + السيدة سنية غربي : رئاسة الحكومة،
  + السيد رضا عرجون : وزارة النقل،
  + السيد علي بن حمودة : وزارة النقل،
  + السيدة يسر العسكري : وزارة الدفاع الوطني،
  + السيد فيصل يعقوبي : وزارة الدفاع الوطني،
  + السيد سفيان زغدودي : وزارة الدفاع الوطني،
  + السيدة ليلى قسنطيني : وزارة المالية،
  + السيدة ألفة يحياوي : وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
  + السيدة جودة مصلي : وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
  + السيدة يسرا عباسي : وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
  + السيدة سهام بو عزة: التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم،
  + السيدة فادية القاسمي : المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية،
  + السيدة أسماء صبري: ممثلة برنامج » « PAGOF في تونس،
  + السيدة إيمان السلامي : الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
  + السيد نسرين شحاتة : جمعية AGEOS،
  + السيدة منال بن عاشور : منظمة أنا يقظ،
  + السيدة فضيلة ناجح : جمعية eGov Society،
  + السيد عبد الحميد الجرموني: جمعية OpenData Forum،

**الملاحق : قائمة الحضور**

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتحت السيدة ريم القرناوي الجلسة من خلال التذكير بإطارها العام الذي يندرج ضمن متابعة تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020.

كما أشارت كذلك إلى الاجراءات التي اتخذتها لجنة القيادة لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الدولي لفائدة الدول الاعضاء وذلك فيما يتعلق باستكمال خطط العمل والانطلاق في الاعداد لخطط العمل المستقبلية في المجال. حيث أعلنت أن لجنة قيادة المبادرة منحت للدول الاعضاء إمكانية تمديد تنفيذ خطة العمل الحالية لسنة أخرى وذلك في إطار الإجراءات المعلنة لمعاضدة الجهود المبذولة للتخفيف من تبعات جائحة كورونا, غير أنه يمكن للدول الاعضاء أن تحافظ على نفس الرزنامة العادية. وقد أشارت السيدة ريم القرناوي في هذا السياق أن لجنة قيادة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة يجب أن تتفق على المراحل المستقبلية بالنسبة لتنفيذ الخطة الحالية والتحضير للإعلان عن أعمال الاعداد للخطة الرابعة.

وفي نفس السياق، ذكرت بجدول أعمال الجلسة والذي يتعلق أساسا ب:

* متابعة نسق تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020
* المراحل المستقبلية بالنسبة لتنفيذ الخطة الحالية والتحضير للإعلان عن أعمال الاعداد للخطة الرابعة

وإثر ذلك، تمّ فسح المجال لمختلف المتدخلين لتقديم نسق انجاز التعهدات المناطة بعهدتهم. و في هذا الإطار، يلخص الجدول الموالي مداخلات الحاضرين فيما يتعلق بتنفيذ تعهدات الخطة الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة إلى غاية شهر جوان 2020 :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المحور الأول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
| - اقتراح عقد اجتماع أو جلسة عمل بين هيئة النفاذ إلى المعلومة ومختلف مكونات المجتمع المدني وعلى إثر ذلك يمكن على إثره تحديد تركيبة وتكوين فريق العمل التنسيقي. |  | ـــ عدم وجود تقدّم فعلي فيما يتعلق إحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني، و إعداد التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلّق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة ـــ استكمال وضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة (الدليل الموجه للمواطن ولمختلف مكونات المجتمع المدني، الدليل الموجه للأعوان العموميين) ـــ الانتهاء من تنفيذ برنامج تكويني يتضمن سبع دورات تكوينية حول النفاذ للمعلومة في إطار التعاون بين هيئة النفاذ إلى المعلومة ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية ومنظّمة المادة 19 والبنك الدولي، | **التعهد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة** |
|  | **%50** | - الانطلاق في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة" والتي تتمثل في مرافقة واحتضان عدد من المشاريع المنبثقة عن المسابقة المذكورة بالتعاون مع البنك الدولي قصد تطوير هذه المشاريع في شكل خدمات أو تطبيقات جوالة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهياكل المعنية الثلاث وهي وزارة الشؤون الثقافية، ووزارة النقل واللوجستيك، والصندوق الوطني للتامين على المرض.  - تنظيم مسابقة وطنية حول إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة “OpenGovDataHack2020” خلال شهر جانفي 2020 في إطار مشروع "تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة"،  - الانتهاء من إعداد مشروع أمر البيانات المفتوحة وإحالته للمحكمة الإدارية لإبداء الرأي،  - الانتهاء من تنفيذ برنامج تكويني لتنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة يتضمن 6 دورات تكوينية بعنوان 2019،  - عدم وجود تقدّم في تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية | **التعهد 2: تركيز الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل فتح البيانات العمومية** |
| * سيتم الاعلان عن طلب عروض لتطوير بوابة النفاذ إلى المعلومة الجغرافية، * سيتم الشروع في تنفيذ القسط الثاني من المشروع لتطعيم قواعد البيانات لطبوغرافية بدقة 20 صنتيمتر. |  | – العمل على إعداد الوثائق الفنية الخاصة بقواعد بيانات العناوين  – استكمال انتاج قواعد البيانات الطبوغرافية بالنسبة للأقساط الاولى للمشروع (دقة واحد متر) من طرف مكاتب الدراسات لخبراء المساحة وتوجيهها للمركز قصد مراقبة جودتها والمصادقة عليها؛  – العمل على تحيين النسخة النهائية لكراس الشروط المتعلق بتطوير بوابة للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية؛ | **التعهد 3 : تعزيز النفاذ الى المعلومة الجغرافية** |
| * برمجة دورة تكوينية مع برنامج "PAGOF" حول البيانات المفتوحة في قطاع النقل، | **%60** | – استكمال شركات النقل الوطنية الثلاثة لجرد المحطات الخاصة بها (الشركة الوطنية للنقل بين المدن، الشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة نقل تونس)؛  –إستكمال الشركات الجهوية للنقل بمدنين والقيروان وصفاقس لجرد المحطات الخاصة بها؛  –عدم وجود تقدم فعلي لجرد المحطات الخاصة بعدد من الشركات الجهوية للنقل (الكاف، بنزرت، قابس، قفصة، جندوبة) نظرا لضعف الموارد البشرية؛ | **التعهد 4 : وضع مواصفات وفتح البيانات الخاصة بمحطات النقل البري** |
| **المحور الثاني : دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
| – التنسيق مع الجمعيات الناشطة في هذا المجال لاستكمال هذا التعهد،  – العمل على تنظيم اجتماع على مستوى وزارة الفلاحة لدراسة منظومة التصرف في الموارد المائية، |  | – عدم وجود تقدم فعلي بالنسبة لوضع منظومة الكترونية للإبلاغ عن الإخلالات والتجاوزات المتعلقة باستهلاك والتصرف في الثروة المائية؛  – عدم وجود تقدم فعلي فيما يتعلق بوضع سياسة متعلقة بترشيد توزيع المياه واستهلاكها؛  – نشر عدة وحدات بيانات متعلقة بمتابعة استهلاك الثروة المائية على بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة الفلاحة؛ | **التعهد 5 : دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية** |
| – العمل على إعداد قائمة للشخصيات الوطنية لاختيار الشخصية الأقدر لقيادة المبادرة  – سيتم تغيير تسمية "مجلس أصحاب المصلحة" لتصبح " اللجنة الوطنية للشفافية في الصناعات الاستخراجية" |  | – الانتهاء من إعداد خطة عمل خاصة بمجلس أصحاب المصلحة،  – الانتهاء من إعداد خطة لتمويل سير أعمال مجلس أصحاب المصلحة،  – استكمال اختيار ممثلي الشركات وكذلك ممثلي الحكومة بمجلس أصحاب المصلحة | **التعهد 6 :** **تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية** |
|  |  | – عدم وجود تقدم فعلي بالنسبة لهذا التعهد بالنظر إلى أن ادراج مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات يتطلب مراجعة مجلة المحروقات وكل النصوص التي تنظم هذا القطاع. وهو ما تعمل عليه وزارة الطاقة | **التعهد 7 : تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح “open contracting” في مجال المحروقات** |
| **المحور الثالث : دعم النزاهة بالقطاع العمومي ومقاومة الفساد** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
|  |  | – فتح باب الترشحات لاختيار أعضاء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ونشر القائمة النهائية للمترشحين المقبولين لعضوية الهيئة على موقع مجلس نواب الشعب،  – تقدم إصدار الأوامر الترتيبية الخاصة بالقانـون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام (وضع النصين الترتيبيين المتعلقين بضبط أنموذج التصريح بالمكاسب و بالهدايا  على الخط لاستشارة العموم)،  – استكمال إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بالقانـون الأساسي حول الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين (الأمر الحكومي عدد 1123 لسنة 2019 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز في مجال التوقي من الفساد؛ الأمر الحكومي عدد 1124 لسنة 2019 والمتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين عن الفساد)، | **التعهد 8 : تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحليّة** |
| تقديم مقترحات تتعلق ب :   * تنظيم اجتماع مع ممثلي وزارة المالية لتنسيق وتحديد الآليات الممكن اعتمادها لتفعيل دور هذه اللجنة، * التواصل مع وزارة المعنية لمتابعة نسق نشر تقارير غلق الميزانية، |  | – بالنسبة لتفعيل العمل باللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة بوزارة المالية :   * تحديد قائمة للجمعيات الناشطة في مجال الشفافية المالية من ضمن القائمة الاولية لسنة 2013 وذلك قصد تشريكها في إطار أعمال اللجنة. غير أن التقدم في تفعيل أعمال اللجنة لم يكن ممكنا خلال الفترة المنقضية بالنظر للتغير الحكومي.   – نشر تقرير غلق الميزانية لسنة 2017 موفى جوان 2019؛  – المصادقة على القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية ونشره؛ | **التعهد 9 : تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إعداد ميزانية الدولة** |
| **بالنسبة لإرساء المجالس المحلية للشباب**، تمت مناقشة عديد النقاط لعل أهمها سبل وآليات تعميم هذه التجربة النموذجية في بقية مناطق الجمهورية وما يطرحه من تساؤلات حول الشكل المؤسساتي لهذه المجالس. الامر الذي يستوجب ضرورة مأسسة هذه المجالس وتأطيرها من خلال إصدار نص يؤطرها وبالتالي يساهم في تعزيز دورها.  **بالنسبة للنقطة المتعلقة بوضع منصة الكترونية موجهة للشباب:**  تم تقديم اقتراح يتعلق بتنظيم اجتماع على مستوى المرصد الوطني للشباب لمزيد الاطلاع على المنظومة التي يعمل على تطويرها ودراسة إمكانيات اعتمادها على مستوى الوزارة إن كانت تستجيب لتطلعات مختلف الاطراف المعنية بهذا المشروع. |  | **بالنسبة للنقطة المتعلقة بإرساء خمس مجالس محلية :**  –تنظيم ملتقى المجالس المحلية النموذجية للشباب خلال الفترة الممتدة من 28 فيفري إلى غاية 3 مارس 2019؛  – إرساء خمس مجالس محلية نموذجية للشباب كالتالي : ابن خلدون، تستور، بن قردان، القصرين والكاف  **بالنسبة للنقطة المتعلقة بوضع منصة الكترونية موجهة للشباب:**  يلاحظ عدم وجود تقدم في انجاز المنظومة. غير أن في هذا السياق، يعمل المرصد الوطني للشباب على تطوير تطبيقة تتضمن عددا من الخدمات والمعلومات الموجهة للشباب (منتدى، تشغيل...) | **التعهد 10 :** **دعم مشاركة الشباب في الحياة العامة** |
| العمل على مرافقة البلديات بهدف بلورة الصيغ الاولية لخطط العمل التي تم التوصل إليها خلال المرحلة الاولى من الاستشارة وذلك للاعداد للمرحلة الثانية من الاستشارة العمومية. |  | – الانطلاق في أعمال إعداد خطط العمل الخاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى البلديات من خلال القيام باستشارات عمومية لتجميع المقترحات التي ستدرج في الخطط المذكورة. كما تم القيام بعديد الاجتماعات عن بعد مع البلديات خلال فترة الحجر الصحي وذلك في إطار متابعة تنفيذ هذا التعهد ومرافقة البلديات في عملية فرز المقترحات الواردة خلال الاستشارات العمومية. مما مكن من استكمال عملية فرز المقترحات من طرف عدد من البلديات  – تنفيذ ثلاث دورات تكوينية حول المبادئ الاساسية للحكومة المفتوحة لفائدة البلديات  – فرز واختيار 12 بلدية و**نشر قائمتها** كالتالي: بلدية قرطاج، بلدية حمام الشط، بلدية نفزة، بلدية تينجة، بلدية دار شعبان الفهري، بلدية الزريبة، بلدية زاوية سوسة، بلدية السواسي، بلدية الرقاب، بلدية قابس، بلدية مدنين، بلدية قبلي؛  – نشر طلب ترشح لاختيار البلديات من 04 إلى 31 جويلية 2019؛ | **التعهد 11 : تركيز شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي** |
| **المحور الرابع : تحسين جودة الخدمات العمومية** | | | |
| **الملاحظات المثارة والأعمال المستقبلية** | **نسبة الإنجاز (٪)** | **متابعة تقدم الإنجاز** | **التعهد** |
| **التعهد الفرعي الأول: تطوير تطبيقة” m-Agri”**  – تقديم اقتراح بأن تقوم وزارة الفلاحة بتنظيم اجتماع مع لجنة القيادة لعرض للنسخة الحالية لهذه التطبيقة لمزيد التعريف بها واستشارة جل المتدخلين حول مدى فاعليتها واستجابتها لحاجيات المستعمل.  **التعهد الفرعي الثالث : تطوير خدمة للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء**  – العمل على وضع الخدمة على الخط خلال شهر جويلية 2020 |  | **التعهد الفرعي الأول: تطوير تطبيقة” m-Agri”**  – وضع النسخة التجريبية لهذه التطبيقة على google play في إطار اختبارها.  **التعهد الفرعي الثاني : تطوير خدمات إدارة الملكية العقارية**  – تطوير عدد من الخدمات الادارية على الخط والمتاحة على موقع إدارة الملكية العقارية ، على غرار : الاطلاع على رسم عقاري، الاطلاع على العمليات العقارية، نسخ من رسم عقاري، شهائد ملكية وعدم ملكية، شهادة استقصاء، مراجع ترسيم عقد؛  **التعهد الفرعي الثالث : تطوير خدمة للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء**  – الانتهاء من تطوير هذه الخدمة، وتوجيهها لوزير الدفاع الوطني للمصادق النهائية عليها.  **التعهد الفرعي الرابع: وضع منظومة الكترونية للدعم في المجال الثقافي**  – عدم وجود تقدم فعلي في تنفيذ هذا التعهد، | **التعهد 12 : تقريب الخدمات الادارية عبر وضعها على الخط** |
|  |  | **التعهد الفرعي الأول: منظومة الكترونية للاطلاع على طلبات سدّ الشغورات في الوظيفة العمومية**  – عدم وجود تقدم فعلي في تنفيذ هذا التعهد،  **التعهد الفرعي الثاني: تطوير بوابة الكترونية للتكوين في الادارة العمومية**  – الانتهاء من إعداد وتطوير البوابة والمنظومة الرقمية الخاصة بمخططات التكوين السنوية | **التعهد 13 : تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية** |

وقد تمّت حوصلة أهمّ الاجراءات التي سيتمّ العمل عليها في الفترة القادمة لدعم تنفيذ التعهدات كالتالي:

# بالنسبة للتعهد الاول المتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة : برمجة عقد اجتماع أو جلسة عمل بين هيئة النفاذ إلى المعلومة ومختلف مكونات المجتمع المدني وعلى إثر ذلك يمكن على إثره تحديد تركيبة وتكوين فريق العمل التنسيقي.

* بالنسبة للتعهد الخامس المتعلق ب دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية : مزيد التنسيق مع وزارة الفلاحة لتوفير معلومات حول مدى تقدم انجاز هذا التعهد
* بالنسبة للتعهد العاشر المتعلق بدعم مشاركة الشباب في الحياة العامة وتحديدا النقطة التي تخص وضع منصة الكترونية موجهة للشباب: برمجة اجتماع على مستوى المرصد الوطني للشباب لمزيد الاطلاع والتعرف على المنظومة التي يتولى على تطويرها ودراسة إمكانيات اعتمادها على مستوى الوزارة إن كانت تستجيب لتطلعات مختلف الاطراف المعنية بهذا المشروع.

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها لجنة القيادة لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الدولي لفائدة الدول الاعضاء حول التمديد في آجال استكمال خطط العمل الحالية والانطلاق في الاعداد لخطط العمل المستقبلية في المجال. اتفقت لجنة القيادة مبدئيا على الحفاظ على نفس الرزنامة المبرمجة لتنفيذ خطة العمل الثالثة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة الاضافية التي أقرتها لجنة قيادة المبادرة بالنسبة لتنفيذ خطط العمل الحالية وذلك حتى موفى سنة 2020. وتبعا لذلك، سيتم الاعلان عن انطلاق أعمال إعداد الخطة الوطنية الرابعة وستقوم وحدة الادارة الالكترونية بإعداد رزنامة في الغرض وعرضها على الاطراف المعنية في إطار التحضير للإعلان عن انطلاق الاعداد لهذه الخطة.

وبذلك اختتمت الجلسة.

|  |
| --- |
| **ملحق 1 : قائمة الحضور** |
|  |
|  |